➢ الجمهورية – الثلاثاء 17.10.2017

• النفط يتمسك بمكاسبه مع ارتفاع المخاطر بسبب العراق

التفاصيل:

النفط يتمسك بمكاسبه مع ارتفاع المخاطر بسبب العراق

تماسكت أسعار النفط لتحتفظ بمكاسب حققتها في الوقت الذي يهدد فيه الصراع بين القوات العراقية والكردية الإمدادات من شمال العراق في حين يتزايد التوتر السياسي بين الولايات المتحدة وإيران.

وبعد تداول النفط في نطاق محدود نسبيا لعدة أشهر دعمت خلالها تخفيضات في الإنتاج تقودها منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) أسعار الخام في حين كبح زيادة الإنتاج الأميركي الأسواق، تحركت الأسعار مرتفعة بشكل كبير هذا الشهر.

وصعد خام القياس العالمي مزيج برنت خمسة سنتات إلى 57.87 دولار للبرميل مرتفعا بواقع الثلث تقريبا عن مستوياته في منتصف العام. ولم يسجل خام غرب تكساس الوسيط الأميركي تغيرا يذكر ليستقر عند 51.78 دولار للبرميل.

➢ وطنية – الثلاثاء 17.10.2017

• إطلاق الشبكة اللبنانية للأعمال البترولية: منصة للافادة من الفرص في القطاع والمساهمة ببناء الاقتصاد الوطني

التفاصيل:

إطلاق الشبكة اللبنانية للأعمال البترولية: منصة للافادة من الفرص في القطاع والمساهمة ببناء الاقتصاد الوطني

وطنية - شهد المؤتمر والمعرض اللبناني للشركات الصغيرة والمتوسطة (LSMEC 2017) المنعقد في بيروت في 16 و17 الحالي، إطلاق "الشبكة اللبنانية للأعمال البترولية.(LPBN) "

وأوضح القيمون على شبكة الـ LPBN في بيان، أن "ذلك يأتي بالتزامن مع التطورات الواعدة التي يشهدها قطاع النفط والغاز الناشىء في لبنان لناحية التقدم بدورة التراخيص الأولى، وفي ظل الفرص الإقتصادية والإستثمارية الهائلة التي يوفرها هذا القطاع عامة، خصوصا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة."

وأشار البيان الى أن "الهدف من تأسيس هذه الشبكة هو إيجاد منصة حقيقية للتواصل ولتبادل الخبرات في قطاع النفط والغاز لتهيئة المؤسسات اللبنانية من جميع المستويات للافادة من الفرص المتاحة والمساهمة في بناء الاقتصاد الوطني في لبنان."

ضاهر

وعرض الرئيس والمدير التنفيذي للشبكة اللبنانية للأعمال البترولية الدكتور إيلي ضاهر لأهم أهداف الشبكة ومهماتها، مشيرا الى أنها "تركز في المقام الأول على تشجيع عدد كبير من الشركات اللبنانية والعالمية والخبراء والمهتمين لولوج هذه الصناعة الواعدة من أجل مساندتهم في تبادل خبراتهم وتعزيز القيمة المضافة في السوق اللبنانية."

وأكد أن فريقه "يسعى من خلال تأسيس هذه الشبكة إلى الجمع بين الخبراء والمهنيين المتخصصين ومقدمي الخدمات المهتمين بقطاع النفط والغاز، لتأمين منصة لهم يستطيعون من خلالها الترويج لمنتجاتهم ومهاراتهم."

وقال: "إننا سنجمع أصحاب الكفاءات المهنية والفنية في القطاع ضمن هذه الشبكة، كما سنشرك الخبراء وصانعي القرار من أجل الدفع بعجلة قطاع النفط والغاز وزيادة الاستثمارات فيه."

البستاني
من جهته، قال رئيس مجلس إدارة "الشبكة اللبنانية للأعمال البترولية" بشير البستاني: "نؤمن بوجود إمكانات كبيرة في قطاع النفط والغاز في لبنان، وينبغي أن يقوم جميع المعنيون بتنظيم جهودهم وتطوير أعمالهم من أجل تعزيز الاقتصاد اللبناني."

بيان
ولفت البيان الى أن "الشبكة بدأت فعليا مع انطلاقتها بقبول طلبات الإنتساب من الشركات والخبراء والمهتمين المحلين والأجانب على حد سواء، بغض النظر عما إذا كانت من الشركات المتخصصة في قطاع النفط والغاز أو شركات الدعم أو مقدمي الخدمات للشركات المشغلة. وتشمل المنافع المتوقعة من الإنتساب إلى الشبكة إمكانية التعرف إلى الجهات الفاعلة في القطاع إلى صانعي القرار فيه والتواصل معهم في شكل احترافي وشفاف، إضافة إلى متابعة آخر الأخبار والمستجدات، والمشاركة في الفعاليات وتوظيف أصحاب الكفاءة وتبادل الخبرات والفرص."
وأوضح البيان أن "الشبكة استكملت هذا الأسبوع شراكة استراتيجية مع المجلس الماليزي لخدمات النفط (MOGSC) والغاز سيكون من شأنها تعزيز التعاون بين الشركات اللبنانية والماليزية في قطاع النفط والغاز. وعلاوة على ذلك، ستشق هذه الشراكة الاستراتيجية الطريق أمام فعاليات مستقبلية من أجل تبادل التكنولوجيا والمعرفة، بحيث تدعم القطاعات ذات المصلحة المشتركة والتأسيس المحتمل لمشاريع مشتركة بين هاتين المنظمتين وأعضائهما."
وأشار إلى أن "منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط تشهد تطورات متسارعة لناحية اسكتشافات أحواض الغاز منذ العام 2009. كما أظهرت نتائج المسوحات الزلزالية المكثفة إمكانية وجود موارد بترولية مهمة في نطاق المنطقة الإقتصادية الخالصة قبالة السواحل اللبنانية حيث من المتوقع إطلاق دورة التراخيص الأولى لأعمال الإستشكشاف والتطوير لعدد من البلوكات البحرية قبالة السواحل اللبنانية. كما قامت الحكومة اللبنانية ببذل جهود جبارة لوضع الأطر التنظيمية والتشغيلية لإطلاق القطاع وكان آخرها إصدار قانون ضريبي جديد، يتيح للبنان المضي قدما باتجاه جولة التراخيص الأولى."
ودعت الشبكة "جميع المهتمين بالحصول على المزيد من المعلومات وبالاستفسار حول العضوية، إلى زيارة الموقع الإلكتروني التالي ."www.lpbnet.org :

- **الاخبار – الثلاثاء 17.10.2017**
  - سياسة نفطية تخدم الدولة أم الجهات الأخرى؟[1]

التفاصيل:

سياسة نفطية تخدم الدولة أم الجهات الأخرى؟[1]
بعد إقرار قانون الأحكام الضريبية المتعلقة بالأنشطة البترولية في 19 أيلول الماضي، والذي يشكل آخر مرحلة مما يسمى «المنظومة التشريعية» لاستثمار الثروة النفطية الموعودة مقابل الشواطئ اللبنانية، أصبح مبدئياً من الممكن التفاوض مع شركات بترولية لإبرام اتفاقيات استكشاف وإنتاج تلزم لبنان لمدة تقارب الأربعين عاماً.
هذا كلّه على الرغم من كل الهواجس المثارة، والعديد من التساؤلات التي طرحت في الندوات ووسائل الإعلام وغيرها، والتي لم تتم الإجابة عليها بعد، حول الثغرات والانحرافات في مسيرة البترول والغاز في لبنان. هذه الثغرات والانحرافات، وما تنطوي عليه من مخاطر، يمكن إيجازها في النقاط التالية:
أولاً- التشويه الصارخ لنص وروح بعض الأحكام الأساسية من القانون البترولي 2010/132، عن طريق المرسوم التطبيقي 2017/43 الخاص بنموذج «اتفاقيات الاستكشاف والإنتاج (Exploration and Production Agreement - OPA) » المقترح عقدها مع الشركات العاملة، وقد حصل التشويه عندما تجاهل المسؤولون عن صياغة هذا المرسوم نظام «تقاسم الإنتاج» المعروف في كل أنحاء العالم والذي نص عليه القانون في المادة 44 وغيرها، ليستعيضوا عنه بما يسميه بعضهم «تقاسم الأرباح» والذي يشكل عملياً عودة مقنعة لما هو أسوأ مالياً واقتصادياً وسيادياً من نظام الامتيازات القديمة التي قضت عليها كلياً آخر موجة من التأميمات في الدول العربية وغيرها في مطلع السبعينيات من القرن الماضي.
ثانياً- النتيجة المباشرة لتشويه القانون البترولي ولتجاهل ما نصّ عليه حول نظام «تقاسم الإنتاج»، كان إقصاء الدولة كليّاً عن المشاركة المباشرة وصنع القرار في الأنشطة البترولية، كما تنصّ على ذلك المادة 5 من المرسوم المذكور عبر التّأكيد على أنه «ليس للدولة مشاركة في دورة التراخيص الأولى...!«

هكذا، وفي ثماني كلمات لا غير، قرّر بعض موظفي وزارة الطاقة ومن وراءهم، وبكلّ بساطة، طرد الدولة وكلّ من تمثله، من مراكز المسؤولية في استثمار الثروة الموعودة. ولم يتركوا لها سوى الدور المتمثّل في «حقّ طلب تعيين ممثلين للحضور كمراقبين» في بعض اجتماعات لجان إدارة الشركات العاملة»، حسب المادة 16 من المرسوم 43.
وليس مستغرباً أن يؤدّي هذا التناقض حول نظام الاستثمار المزمع تطبيقه، بين القانون 2010/132 من جهة والمرسوم 2017/43 من جهة ثانية، إلى التناقض بين التصريحات العلنية التي يطلقها عدد من المسؤولين، وحسب الظروف، عن هذا القطاع. ففي حين يعلن وزير الطاقة الحالي أن النظام المعتمد هو نظام تقاسم الإنتاج، كان قد سبق لبعض أعضاء هيئة البترول أن أعلنوا أن المرسوم قد تبنّى نظام «تقاسم الأرباح». أما الرئيس السابق للهيئة نفسها، فقد فسّر مطولاً في لقاء صحافي نُشِر في 17 نيسان 2015 أنّ النظام المعتمد هو نظام «وسطي» يقع بين نظام الامتيازات ونظام تقاسم الإنتاج و»يجمع محاسن النظامين!«
نتيجة لذلك يواجه لبنان اليوم وضعاً سريالياً غير مسبوق جرّاء عزم المسؤولين على إبرام اتفاقيات ملزمة لأربعة عقود، وذلك دون أن يتمّ التفاهم بينهم حول طبيعة وحول مضاعفات وحول ما يعنيه نظام الاستثمار الذي ستقوم عليه هذه الاتفاقيات!
ثالثاً- هذا الفراغ الذي أحدثه تعطيل دور الدولة المحوريّ والامتناع عن إنشاء شركة نفط وطنية، فتح الباب على مصراعيه لإدخال شركات وهمية لا وجود لها إلّا على الورق، تمّ تسجيلها على جناح السرعة برساميل رمزية، من نوع Petroleb التي سُجّلت في بيروت، أو ApexGas التي تمّ تسجيلها في هونغ كونغ برأسمال عشرة آلاف دولار هونكونغي، أي 1.290 دولاراً أميركياً، ولم تجد وزارة الطاقة وهيئة البترول أيّ مانع للموافقة على «تأهيلها مسبقاً» للحصول على حقوق استكشاف وإنتاج البترول والغاز في المناطق البحرية! كما أنّها لم تجد مانعاً من تأهيل شركات صغيرة أخرى ملاحَقة قضائياً في بعض الدول العربية، يُعرف عنها بالإنكليزية بـ»الهوليكان»، أي الشركات المارقة المتّهمة بالرشى والفساد، إضافة إلى بعض الشركات المشبوهة التي تتداخل رساميلها بعضها مع بعض، ما يتعارض مع الحاجة الماسة لشفافية العروض والاتفاقيات المزمع عقدها.

حصة الدولة من بيع معطيات المسح البحري بلغت 35 مليون دولار
أما الهدف، فهو فرض هذه الشركات الوهمية أو المارقة ومن تمثّله كشركات «غير مشغلة« (Non-operators)ترتبط مع الشركات الكبرى التي تقوم بدور المشغّل(Operator) ، وذلك في إطار «شراكة تجارية غير مندمجة». وحسب دفتر الشروط والمرسوم 43. فإنّ هذه الشراكة غير المندمجة يجب أن تضمّ شركة مشغلة تملك 35% على الأقل من الرأسمال، وشركتين غير مشغلتين على الأقل، تملك كل واحدة منها 10٪ من الرأسمال كحدّ أدنى. وهكذا تكتمل الحلقة ويتم نقل ملكية البترول والغاز المُكتشَف، قد تبلغ قيمته مليارات أو عشرات مليارات الدولارات، من الدولة (أيّ كل مواطن لبناني) إلى وسطاء وأفراد يتستّرون وراء شركات صورية أو مارقة. عملية اللفّ والدوران هذه تشكّل بكلّ المعايير قفزة نوعية على سلم النهب والفساد لم يسبقنا إليها أيّ بلد من أكثر بلدان العالم فساداً!
رابعاً- انعدام الشفافية: بغية تحقيق الغاية المنشودة بعيداً عن نظر وسمع اللبنانيين، كان لا بدّ من التعتيم الكامل على التدابير المتخذة، وهذا ما حصل عبر التجاهل التام لصلاحيات المجلس النيابي والهيئات الرقابية المختصة، والحؤول دون قيام وسائل الإعلام بدورها الحيوي في هذا المجال، وتجنّب أي حوار وطني حول قضية بهذا الحجم. وهكذا فُرضَت السرية التّامة، طوال ما يقارب الأربع سنوات، على نصوص دفتر الشروط ومشروع المرسوم 43، اللذين يتضمنان معظم تفاصيل التشريع البترولي، إلى أن تم إقرارهما على عجل خلال أول جلسة عقدتها الوزارة الجديدة في 4 كانون الثاني 2017. ولم يترك للوزراء الجدد أكثر من 48 ساعة لقراءة وتمحيص وإبداء الرأي في نصوص تمتدّ على 374 صفحة، فيها ما فيها من أحكام تغطّي الأوجه القانونية والإدارية والفنية والمالية والاقتصادية والبيئية وغيرها، لصناعة البترول والغاز! ولم يكن أعضاء المجلس النيابي أوفر حظّاً من الوزراء الجدد، إذ أن هذا القسم الأساسي من التشريع البترولي لم يتم عرضه عليهم، ولم يطلب منهم أحد رأيهم حول موضوع من صُلب صلاحياتهم.
وطالما أن أهل مكة أدرى بشعابها، فلا شك أن أفضل تعبير عن هذا الوضع الفريد من نوعه هو ما جاء على لسان النائب محمد القباني، رئيس لجنة الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه النيابية، عندما قال في آب 2016: «إن أسوأ ما في مسيرة النفط والغاز عندنا هو الغموض الذي يحيط بالمعلومات ومحاولة إحاطتها بالسرية، وذلك حتى على المجلس النيابي. وهذا أمر معيب يجب أن نخجل منه وننقلب عليه، كما أنه يلقي ظلالاً من الشك على هذا الملف... سنقوم بكل ما علينا لضمان حق الوصول إلى المعلومات، أي إلى الشفافية في قطاع الموارد البترولية»، قبل أن يضيف: «إننا وحتى الآن لم نحصل على معلومات حول المرسومين الموجودين لدى مجلس الوزراء. وهذا أمر مستغرَب ومرفوض من مجلس النواب، وهو سلطة الرقابة العليا في البلاد». فكيف يا ترى يمكن التوفيق بين ما قاله رئيس لجنة الطاقة في المجلس النيابي، وما يؤكده دون أي تردد وزير الطاقة حول كون السياسة النفطية في لبنان تتمتع بـ «أعلى درجات الشفافية في العالم» (كذا بالحرف الواحد)...
خامساً- بوادر الهدر والفساد بدأت قبل اكتشاف البترول والغاز: أخيراً لا آخراً أدى انعدام الشفافية والمحاسبة إلى ظهور أول بوادر الهدر والسمسرات حتى قبل التأكد من وجود الثروة الموعودة. ومن الامثلة العديدة على ذلك عقود الاستشارات التي

كلفت الخزينة عشرات الملايين من الدولارات، والتي تمت كلها تحت غطاء السرية ودون استدراج عروض. شأنها في ذلك شأن كل عقود المسح البحري والبري التي شارك فيها بعض السماسرة ممن ليس لهم أي خبرة في الموضوع. ومن المعروف أن حصة الدولة من بيع معطيات المسح البحري بلغت حوالى 35 مليون دولار، أي ثلث أرباح الشركات التي قامت بها، لم يعلن حتى الآن كيف تم التصرف بها.
*موجز محاضرة ألقيت في 12 تشرين الأول 2017 في نقابة المهندسين، بيروت

➢ اللواء – الثلاثاء 17.10.2017

- إنتاج النفط في كركوك "كالمعتاد" رغم العملية العسكرية

التفاصيل:

إنتاج النفط في كركوك "كالمعتاد" رغم العملية العسكرية
قال مسؤول في وزارة النفط العراقية، الاثنين، إن إنتاج النفط والغاز بمنطقة كركوك يمضي كالمعتاد، على الرغم من عملية عسكرية عراقية لانتزاع السيطرة على المنطقة من قوات البيشمركة.
وأوضح المسؤول لوكالة رويترز "لدينا اتفاق مع بعض القيادات الكردية بأن تبقى منشآت النفط والغاز بعيدة عن الصراع."
وفي وقت لاحق، قال قائد بالجيش العراقي إن الأكراد يوافقون على تسليم جميع منشآت نفط الشمال وغاز الشمال للجيش.
ولم يصدر موقف رسمي من حكومة إقليم كردستان بهذا الشأن حتى الآن.
وكان بيان عسكري تحدث في وقت سابق عن سيطرة القوات الحكومية على منشأة غاز الشمال ومصفى بجانب منشأة الغاز.
ومدنية كركوك غنية بالنفط ويسكنها خليط من العرب والأكراد والتركمان، ويخضع مركزها لسيطرة قوات البيشمركة الكردية.
وتتنازع بغداد وأربيل السيطرة على المدينة التي كانت أحد عناوين التوتر بين الجابين في الأزمة التي خلّفها استفتاء استقلال إقليم كردستان. وساهم احتمال نشوب صراع في كركوك إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية بنسبة 1.1 في المئة.

➢ الشرق الاوسط – الثلاثاء 17.10.2017

- الجزائر تستهدف تعديل قانون الطاقة العام المقبل
- أوبك: الطلب على النفط سيظل قوياً حتى 2022

التفاصيل:

الجزائر تستهدف تعديل قانون الطاقة العام المقبل
قالت السلطات الجزائرية، أمس الاثنين، إن الجزائر تهدف إلى تعديل قانون الطاقة خلال عام 2018 في إطار خطط لتحسين شروط العقود من أجل جذب استثمارات أجنبية تحتاجها، وهو أول موعد يُعلن عنه لمثل تلك الخطوة المنتظرة بشدة.
وتعتمد الجزائر، وهي عضو في «أوبك» ومصدر للغاز، اعتماداً كثيفاً على إيرادات الطاقة لموازنة مالية الدولة التي تضررت بشدة جراء انخفاض أسعار النفط العالمية، وركود الإنتاج المحلي من النفط والغاز.
وأبلغ وزير الطاقة مصطفى قيطوني، الصحافيين: «العمل بدأ. المسودة الأولى ستكون جاهزة بحلول مايو (أيار) أو يونيو (حزيران)»، مشيراً إلى خطط الحكومة لتعديل القانون، بحسب «رويترز». وأضاف قائلاً: «نحتاج إلى وقت لإعداد قانون جيد. هذا القانون سيأتي في الوقت المناسب».
كان قيطوني يتحدث على هامش مؤتمر نظمته «الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات» المسؤولة عن إطلاق جولات

العطاءات وإبرام العقود مع الشركات الأجنبية. وقال أرزقي حسيني مدير الوكالة عندما سُئل إن كانت التعديلات ستتم بنهاية العام المقبل: «نأمل ذلك». كانت شركات الطاقة الأجنبية أحجمت عن المشاركة في السنوات الأخيرة بسبب ما تقول إنها عقبات بيروقراطية وشروط صعبة في العقود. ولم تمنح الجزائر سوى أربعة امتيازات من 31 رقعة لحقول النفط والغاز عرضتها على اتحادات لشركات أجنبية في 2014. وفي 2011 لم تتلق سوى عرضين لحقلي نفط من أصل عشرة. وقال قيطوني إن الحكومة بدأت مشاورات مع الشركاء الأجانب في محاولة لتحسين مناخ الاستثمار وإزالة العوائق أمام الاستثمار. وأضاف قائلاً: «نريد تقوية العلاقات مع شركائنا. من الضروري إبداء المرونة». ولم يذكر الوزير تفاصيل عن التعديلات المزمعة، لكنه قال إن القانون سيوفر مزايا ضريبية ويقلص الإجراءات الإدارية. وقال: «نحن عازمون على محاربة البيروقراطية».
يتزامن الاستعداد للتعديلات مع خطط حكومية لتطوير مصادر الطاقة غير التقليدية مثل الغاز الصخري لتعزيز الإنتاج ومواكبة تنامي الاستهلاك المحلي الذي ينال من حجم الصادرات.
وقال قيطوني «نحتاج على الأقل من خمس إلى عشر سنوات لتسليط الضوء على الغاز الصخري». وتفتقر الجزائر إلى الخبرة في تطوير الغاز الصخري، وتبحث عن شركاء أجانب لهم باع في هذا المجال.

أوبك: الطلب على النفط سيظل قوياً حتى 2022

هناك الكثير من المخاوف على مستقبل الطلب على النفط حالياً في ظل الهجمات الشرسة من مصادر الطاقة المتجددة، أو حتى السيارات الكهربائية التي ينظر لها الجميع كبديل للسيارات العادية.. لكن منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» ترى أن الطلب على النفط لا يزال في مأمن في المدى المتوسط.
ففي جلسة حوار وزارية أول من أمس، احتضنتها جدران مركز الشيخ جابر الثقافي في الكويت بحضور وزير النفط الكويتي عصام المرزوق، أعرب الأمين العام لمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) النيجيري محمد باركيندو عن تفاؤله حيال الطلب على النفط خلال السنوات القادمة، ولكنه أبدى بعض التحفظ حيال المدى الطويل.
وقال باركيندو إن الطلب على النفط سينمو بمعدل صحي في حدود 1.2 مليون برميل يومياً من الآن وحتى عام 2022، لكنه سينمو بمستوى أقل بكثير خلال الأعوام 2035 إلى 2040 بحسب توقعات سكرتارية الأوبك في فيينا.
وسيرتفع الطلب على النفط من 95.4 مليون برميل يومياً في عام 2016 ليصل إلى 102.3 مليون برميل يومياً في عام 2040، وستكون الأرقام في الأعوام 2035 إلى 2040 أقل تسارعاً، وقد ينمو الطلب على النفط حينها بنحو 300 ألف برميل سنوياً.
وستتراجع حصة الوقود الأحفوري في مزيج الطاقة العالمي في المدى البعيد؛ ولكنه سيظل هو الوقود المهيمن. حيث من المتوقع أن تهبط حصته في مزيج الطاقة العالمي من 80 في المائة عام 2020، إلى 75.4 في المائة في عام 2040.
أما فيما يتعلق بالعام القادم فلقد رأى باركيندو أن أساسيات العرض والطلب في السوق تحسنت كثيراً، وساعد في ذلك هبوط المخزونات النفطية بشكل كبير من 338 مليون برميل فوق متوسط الخمس سنوات عند بداية اتفاق المنتجين في يناير (كانون الثاني)، إلى 160 مليون برميل بنهاية أغسطس (آب).
واتفق الوزير الكويتي مع باركيندو حيال مستقبل النفط، قائلاً بأن هناك مبالغات تتعلق بالسيارات الكهربائية، إذ إن الطلب على الكهرباء سيزيد بفضل الطلب على السيارات، وهذا يعني وقودا أحفوريا أكثر؛ مثل الفحم الذي يغذي الكثير من محطات الكهرباء في العالم اليوم.
من جهة أخرى، قال المرزوق إن سوق النفط تتجه في المسار الصحيح، وإنه من المبكر جدا اتخاذ قرار بشأن مد الاتفاق الذي تقوده منظمة أوبك لخفض الإنتاج. وقال المرزوق خلال مؤتمر للنفط والغاز في الكويت: «ما زال ذلك من السابق لأوانه. ينبغي أن نتخذ مثل هذا القرار قبل نوفمبر (تشرين الثاني)... لا نزال على المسار الصحيح». وأضاف: «شهدنا انخفاضا في فائض المخزونات ولمسنا تحسن الأسعار، وأعتقد أن الجميع ينبغي أن يسعدوا بهذه النتيجة... أرى أن علينا التركيز على الالتزام بدلا من تمديد الاتفاق».
وتجتمع أوبك في فيينا يوم 30 نوفمبر المقبل لاتخاذ قرار بشأن سياسة الإنتاج.
وتوقع وزير النفط الكويتي أن تستعيد أسواق النفط العالمية توازنها في سنة 2018، معتبرا أن توقيت استعادة التوازن سواء في بداية العام المقبل أم نهايته سيعتمد على التزام الدول الموقعة على اتفاق خفض الإنتاج.
وقال المرزوق: «إلى الآن فإن التخفيض الحالي يؤتي المطلوب منه، ونحن في طريقنا لاستعادة التوازن في الأسواق، والمتوقع إن شاء الله يكون في 2018».
وتساءل هل سيتم ذلك في بداية العام المقبل أم نهايته، وقال: «هذا سيعتمد على التزام الدول التي لم تلتزم إلى الآن... سوف نركز على التزام الدول جميعا بالنسب المقررة لها وبالتالي نستعيد التوازن في أقرب وقت إن شاء الله».

وأكد المرزوق أن التزام الدول بخفض الإنتاج كان بنسبة 116 في المائة في نهاية سبتمبر (أيلول)، مشيرا إلى أن بعض الدول التزمت بحصص أكبر من المقرر لها بينما لم تلتزم دول أخرى بما هو مطلوب منها وفقا للاتفاق.
وأوضح المرزوق أنه لا توجد مؤشرات على تأثر السوق النفطية أو إنتاج النفط عالميا بالقرارات التي اتخذها الرئيس الأميركي دونالد ترمب ضد إيران.
كان ترمب قد رفض يوم الجمعة التصديق رسميا على التزام إيران بالاتفاق النووي الموقع في عام 2015، والذي يهدف إلى تقليص برنامج طهران النووي مقابل رفع العقوبات.
وقال المرزوق: «ليس هناك شك أن أي قرارات تمس أي من الدول النفطية سوف يكون لها تأثير على السوق النفطية... لكن إلى الآن ليس هناك أي مؤشرات على (تأثر إنتاج البترول) سواء بالإجراءات ضد إيران أو كردستان العراق».

- **الحياة – الثلاثاء 17.10.2017**
  - لبنان: قطاع البترول يفتح فرصاً أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
  - مشترو النفط في آسيا يتجهون إلى أميركا
  - النفط يتمسك بمكاسبه
  - «وكالة الطاقة»: نسبة التزام أوبك خفض إنتاج النفط 86 في المئة
  - 180 بليون دولار خسائر إغلاق حقول النفط في ليبيا

التفاصيل:

لبنان: قطاع البترول يفتح فرصاً أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
تشكّل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما بين 93 و95 في المئة من المؤسسات العاملة في لبنان، وتوظّف أكثر من 50 في المئة من مجموع اليد العاملة، وفقاً لما أعلن متحدثون في افتتاح أعمال «المؤتمر والمعرض اللبناني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بيروت أمس. وتشجع الحكومة اللبنانية، على أن تكون لهذه المؤسسات حصة في العقود الحكومية.
واعتبرت المدير العام لشركة «سينرجي إيفنتس» المنظمة للمعرض والمؤتمر باسمة الناهي، أن أهمية هذا الحدث «تكمن في الفرص التي يمكن أن يوفّرها لصنّاع القرار من القطاعين العام والخاص، فضلاً عن المستثمرين وأصحاب الشركات في كل القطاعات الاقتصادية».
وأعلن نائب رئيس اتحاد الغرف اللبنانية توفيق دبوسي، أن الغرف «تتطلع إلى وضع استراتيجية شاملة تستند إلى رؤية متكاملة لتهيئة البيئة الملائمة، كي يكون لهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدور الفعال في المساهمة في مواجهة ظاهرة البطالة المتفشية، والمساعدة في إيجاد فرص عمل».
ورأى المدير العام للدوائر العقارية جورج معراوي ممثلاً وزير المال علي حسن خليل، أن «التعويل العالمي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رفع معدلات النمو الاقتصادي واستحداث فرص العمل، يجعل من هذا التوجه أولوية في لبنان».
وأعلن أن «أهم ما تقوم به الحكومة في هذا المجال تفعيل مشاركة هذه المؤسسات في العقود الحكومية، ما يفترض بالشركات العمل على تطوير جاهزيتها للمشاركة».
ولفتت المدير العام لوزارة الاقتصاد والتجارة اللبنانية عليا عباس ممثلة الوزير رائد خوري، إلى «دراسات أعدتها الوزارة وأظهرت أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشكل بين 93 و95 في المئة من المؤسسات العاملة في لبنان».
وبعد الافتتاح، تحدثت عباس في الجلسة الأولى عن «التعاون مع البنك الدولي للدعم التقني للوظائف وتوصياته بوجوب وضع خطة متكاملة وتعزيز البنية التحتية المناسبة، وتطبيق قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ودعم المناطق الاقتصادية والصناعية».
وكشف مدير مصلحة مركزية الأخطار في مصرف لبنان المركزي نجيب شقير، عن أن «توسع التسليف المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان بطيئاً». واعتبر المدير العام المساعد في «بنك جمال» محمد فحيلي، أن تأمين التمويل لهذه المؤسسات يجب أن «يأخذ في الاعتبار قدرتها على التسديد وخلق قيمة اقتصادية إضافية». وتطرّق الخبير الاقتصادي جاسم

عجاقة، إلى البيروقراطية المعوّقة لقيام هذه المؤسسات، والصعوبة في حصولها على تمويل، والتشريعات الهزيلة والشروط الاقتصادية الصعبة والضرائب والتكاليف المرتفعة».
وشملت الجلسات مناقشة «الفرص أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع النفط والغاز»، فأكد رئيس القسم المالي والاقتصادي في هيئة إدارة قطاع البترول وسام الذهبي، «ستكون للشركات اللبنانية فرصة في هذا القطاع». ودعاها إلى «تحضير النواحي التقنية والخدمية الجيدة». وأُطلقت خلال المؤتمر مبادرات لاستقطاب الشركات اللبنانية، للعمل في بعض الدول العربية خصوصاً في الكويت والإمارات.

مشترو النفط في آسيا يتجهون إلى أميركا

قفزت أسواق النفط أمس، بسبب مخاوف تتعلق باحتمال فرض عقوبات أميركية جديدة على إيران ونشوب صراع في العراق، بينما لقيت الأسعار دعماً من انفجار في منصة حفر أميركية وتراجع نشاطات التنقيب.
وارتفع خام «برنت» 1.5 في المئة إلى 58.02 دولار للبرميل وزاد الخام الأميركي 1.2 بالمئة ليسجل 52.05 دولار للبرميل.
وتساهم كركوك بمقدار 200 ألف برميل يومياً من إنتاج المناطق الخاضعة لحكومة إقليم كردستان البالغ نحو 600 ألف برميل يومياً.
وقال المحلل لدى «كومرتس بنك» كارستن فريتش «المعروض النفطي في هذه المنطقة في خطر. وارتفعت الأسعار أمس بدعم من المخاوف في شأن استقرار العراق ثاني أكبر منتج للنفط في «منظمة الدول المصدرة للنفط» (أوبك) بعد السعودية، بعد الغموض الذي يشوب إنتاج حقلي «باي حسن» و «أفانا» الكبيرين. ففي وقت أشارت مصادر إلى توقف إنتاج نحو 350 ألف برميل يومياً، أشارت مصادر كردية إلى أن وزير الموارد الطبيعية في الإقليم آشتي هورامي أمر بالاستئناف الكامل لإنتاج النفط من هذين الحقلين.
ولقيت أسعار الخام الأميركي دعماً من خفض الشركات عدد الحفارات التي تبحث عن إنتاج جديد. وسجل خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 51.89 دولار للبرميل مرتفعاً 44 سنتاً بما يعادل 0.9 في المئة.
إلى ذلك، قال نائب المدير التنفيذي لشركة الطاقة الروسية «غازبروم نفط» فاديم ياكوفليف في مقابلة، إن «الشركة مستاءة في شأن اتفاق خفض إنتاج الخام العالمي، لأنه أجبرها على كبح خططها الطموحة لزيادة الإنتاج». وأضاف أن الشركة، أسرع منتج نفط روسي نمواً من جهة الإنتاج، تعتبر أن «الاتفاق قصير الأمد»، لافتاً إلى أن «عملياتها في الشرق الأوسط ذات أهمية إستراتيجية» وأنها تعتزم زيادة حضورها هناك. وثمة إشارات متباينة في شأن إمكان تمديد اتفاق خفض الإنتاج من آذار (مارس) المقبل، حتى نهاية السنة المقبلة.
من جهة أخرى تتجه آسيا صوب تعزيز واردات النفط الخام من الولايات المتحدة في أواخر السنة وأوائل العام المقبل، مع بحث المشترين عن إمدادات رخيصة بعدما أضرّت الأعاصير بالطلب الأميركي على الخام، في وقت يرتفع إنتاج البلد. ومن المقرر أن تصل نحو 11 ناقلة محملة جزئياً أو بالكامل بالخام الأميركي، إلى آسيا في تشرين الثاني (نوفمبر)، وهناك 12 أخرى ستقوم بتحميل النفط من الولايات المتحدة في تشرين الأول (أكتوبر) وتشرين الثاني، قبل أن تبحر إلى آسيا وفقاً لمصادر ملاحية وبيانات من مؤسسة «تومسون رويترز أيكون».
ويبلغ خصم خام غرب تكساس أكبر مستوى في سنوات في مقابل «برنت»، وسط تقلص الشهية المحلية، في وقت مازالت المصافي الأميركية تتحرك صوب العودة إلى الإنتاج في أعقاب أعاصير مثل «هارفي».
وأكد تاجر صيني اشترى أربعة ملايين طن من الخام الأميركي المتوسط العالي الكبريت وطلب عدم نشر اسمه لأنه غير مخوّل بالحديث إلى وسائل الإعلام، أن «بين تشرين الثاني وكانون الثاني (يناير)، هناك أحجاماً كبيرة جداً من الخام الأميركي تتجه إلى آسيا».
ودفع الفارق السعري بين الخامين صادرات النفط الأميركي إلى مستوى قياسي عند 1.98 مليون برميل يومياً في أواخر أيلول (سبتمبر) وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأميركية.
وقاد تطلع بعض الحكومات الآسيوية إلى تنويع مصادر إمداداتها وتقليص الفائض التجاري مع أكبر اقتصاد في العالم هذا المسعى أيضاً. وانضمت الهند إلى الصين واليابان وكوريا الجنوبية حين استوردت أول شحنة من الخام الأميركي في تشرين الأول. ويشجع ارتفاع علاوات خامات الشرق الأوسط أيضاً الإقبال الآسيوي على الإمدادات الأميركية.
وأضاف التاجر الصيني: «يمكن أن تحل الخامات الأميركية المتوسطة العالية الكبريت محل معظم خامات الشرق الأوسط، وقد تحل الدرجات الخفيفة المنخفضة الكبريت من الخام محل بعض الخامات الإفريقية».

وتشمل الناقلات التي من المنتظر أن تصل إلى آسيا في تشرين الثاني ثماني ناقلات عملاقة قادرة على حمل مليوني برميل من النفط لكل ناقلة وثلاثاً يمكنها تحميل نصف تلك الكمية.
وتظل الصين أكبر مشتر بأربع ناقلات، ثم ثلاث ناقلات تتجه إلى كوريا الجنوبية وناقلتان إلى الهند. وتظهر البيانات أن الناقلتين المتبقيتين قد تتجهان إلى سنغافورة.
ولفت مصدر مطلع إلى أن «يونيبك»، ذراع التجارة التابعة لـ «سينوبك» أكبر شركة لتكرير النفط في آسيا، تهيمن على حركة التجارة بواردات من المنتظر أن تبلغ 5.7 مليون طن خلال السنة، ارتفاعاً من 3.6 مليون طن في الأشهر الثمانية الأولى. وأكد المصدر أن الشركة اشترت نحو ثمانية ملايين برميل من الخام الأميركي في المتوسط شهرياً. وتظهر البيانات أن 12 ناقلة أخرى جرى تأجيرها في شكل مبدئي لتحميل النفط الأميركي في تشرين الأول وتشرين الثاني.
وأجّر مشترون من كوريا الجنوبية أربع ناقلات عملاقة من بين تلك الناقلات لتحميل نفط مكسيكي وأميركي. واشترت شركة «اس كيه إنرجي» أكبر شركة لتكرير النفط في كوريا الجنوبية، 6.5 مليون برميل من الخام الأميركي من المقرر تسليمها بين تشرين الثاني وكانون الثاني.
واشترت شركات التكرير الهندية أيضاً أولى شحناتها من الخام الأميركي للتسليم في الربع الأخير من السنة، بما في ذلك مؤسسة النفط الهندية وهي أكبر شركة لتكرير النفط في البلد. واستأجرت «جيه اكس تي جي» وهي أكبر شركة تكرير في اليابان في شكل مبدئي ناقلة عملاقة لتحميل النفط في المكسيك والولايات المتحدة في تشرين الثاني. وامتنعت الشركة عن التعليق على أي معاملة منفردة.
في سياق منفصل، أظهرت بيانات لوكالة الموارد الطبيعية والطاقة في اليابان، أن السعودية والإمارات تملكان نحو 10.5 مليون برميل من النفط الخام في نهاية آب (أغسطس)، ضمن مخزون اليابان من دون تغيير عن الشهر السابق. وتقرض الحكومة اليابانية سعة تخزين الخام مجاناً إلى «أرامكو السعودية» المملوكة للدولة، و «شركة بترول أبوظبي الوطنية» (أدنوك) ويمكن لكل منهما تخزين ما يصل إلى 14.47 مليون برميل.

النفط يتمسك بمكاسبه

تماسكت أسعار النفط اليوم (الثلثاء) لتحتفظ بمكاسب حققتها في الوقت الذي يهدد فيه الصراع بين القوات العراقية والكردية الإمدادات من شمال العراق، في حين يتزايد التوتر السياسي بين الولايات المتحدة وإيران.
وبعد تداول النفط في نطاق محدود نسبياً لأشهر عدة دعمت خلالها خفوضات في الإنتاج تقودها «منظمة البلدان المصدرة للنفط» (أوبك) أسعار الخام في حين كبح زيادة الإنتاج الأميركي الأسواق، تحركت الأسعار مرتفعة بشكل كبير هذا الشهر.
وبحلول الساعة 07:30 بتوقيت غرينيتش صعد خام القياس العالمي مزيج «برنت» خمسة سنتات إلى 57.87 دولار للبرميل، مرتفعاً بواقع الثلث تقريباً عن مستوياته في منتصف العام. ولم يسجل خام «غرب تكساس» الوسيط الأميركي تغيراً يذكر ليستقر عند 51.78 دولار للبرميل.
وسيطرت القوات العراقية على مدينة كركوك النفطية التي كانت خاضعة لسيطرة الأكراد أمس في رد فعل على استفتاء صوت فيه الأكراد على الانفصال. وذكر تقارير غير مؤكدة أن القوات الكردية أوقفت إنتاج حوالى 350 ألف برميل يومياً من النفط من حقول رئيسة.
ويتزايد التوتر بين الولايات المتحدة وإيران ما يرفع علاوة المخاطر العالمية للنفط.

«وكالة الطاقة»: نسبة التزام أوبك خفض إنتاج النفط 86 في المئة

قال المدير التنفيذي لـ «وكالة الطاقة الدولية» فاتح بيرول اليوم (الثلثاء) إن نسبة التزام «منظمة البلدان المصدرة للنفط» (أوبك) تعهداتها خفض إنتاج النفط تبلغ نحو 86 في المئة.
وقال بيرول على هامش منتدى عالمي في سيول «التزامهم يبلغ حوالى 86 في المئة، أعلى مما كان في السابق... والأمر يرجع إليهم فيما إذا كانوا سيستمرون في هذه الخطة في تشرين الثاني (نوفمبر) أم لا».
وأضاف «إذا فعلوا ذلك، فقد نرى خلال العام المقبل، استعادة الأسواق توازنها، في الوقت الذي مازلنا نرى فيه كمية كبيرة من المخزون في الأسواق تزيد عن المعدلات المتوسطة التاريخية».

واتفقت «أوبك» ومنتجون آخرون من بينهم روسيا على خفض إنتاجهم بحوالى 1.8 مليون برميل يومياً حتى آذار (مارس) المقبل لتصريف فائض في المعروض العالمي ودعم الأسعار.
وقال بيرول رداً على سؤال حول الصراع في العراق بين الحكومة والأكراد وقرار الولايات المتحدة عدم التصديق على اتفاقها النووي مع إيران، إن من السابق لأوانه تقييم أثر تلك المخاطر الجيوسياسية على أسواق النفط.
وأوضح «من المبكر للغاية أن نقول كيف ستستمر تلك التطورات الجيوسياسية وأن نحدد مدى أثرها على أسعار النفط».
وأضاف «تلك المسائل تذكرنا بأن النفط والأوضاع الجيوسياسية مترابطان جداً وسيظلان كذلك، لذا... يظل أمن النفط أمراً حيوياً لجميع الدول».

180 بليون دولار خسائر إغلاق حقول النفط في ليبيا
قال رئيس المجلس الليبي للنفط والغاز خالد بن عثمان (الإثنين)، ان خسائر قطاع النفط الناجمة عن اغلاق الحقول بلغت 180 بليون دولار.
وذكر موقع «أخبار ليبيا» أن بن عثمان حذر في تصريحات متلفزة من زيادة هذه الخسائر عند إضافة كلفة صيانة الحقول النفطية التي تعرضت للانتهاكات والعبث.
وأشار إلى أن المجلس الليبي للنفط دعا المؤسسة الوطنية الى «ضرورة دخول الشركات الليبية الى الخدمات النفطية ومشاركتها الشريك الأجنبي»، مشدداً على ان ذلك يساعد في تحسين الأداء، مطالباً المواطنين بـ «الحفاظ على النفط باعتباره قوت الليبيين».

- **جريدة الجريدة – الثلاثاء 17.10.2017**
  - برميل النفط الكويتي يقترب من حاجز الـ 55 دولار
  - المرزوق: أمور بسيطة ستحل مع السعودية حول حقل الخفجي وسيعود بعدها الإنتاج

التفاصيل:

برميل النفط الكويتي يقترب من حاجز الـ 55 دولار
ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 49 سنتا في تداولات أمس ليبلغ 61ر54 دولار أمريكي مقابل 12ر54 دولار للبرميل في تداولات الجمعة الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.
وفي الاسواق العالمية ارتفعت أسعار النفط أمس الاثنين مع تصاعد التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط وانتزاع قوات عراقية مدينة كركوك الغنية بالنفط من المقاتلين الأكراد وتوقف لفترة وجيزة بعض إنتاج الخام (حوالي 350 ألف برميل يوميا) في ثاني أكبر منتج بمنظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك).
وارتفع سعر برميل نفط خام القياس العالمي مزيج برنت 65 سنتا ليصل عند التسوية الى مستوى 82ر57 دولار للبرميل كما ارتفع سعر برميل الخام الأمريكي الخفيف 42 سنتا ليصل الى مستوى 87ر51 دولار للبرميل.

المرزوق: أمور بسيطة ستحل مع السعودية حول حقل الخفجي وسيعود بعدها الإنتاج
النفط ووزير الكهرباء والماء عصام المرزوق خلال افتتاح المعرض المصاحب لمؤتمر الكويت الثالث للنفط والغاز
أكد وزير النفط ووزير الكهرباء والماء عصام المرزوق استمرار المباحثات بشأن حقل الخفجي المشترك مع المملكة العربية السعودية لافتاً إلى أن هناك "أمورا بسيطة ستحل وسيعود بعدها الإنتاج".

وقال المرزوق في تصريح للصحفيين عقب افتتاح المعرض المصاحب لمؤتمر الكويت الثالث للنفط والغاز الاثنين "نحن حالياً في طور الانتهاء من مشروع الوقود البيئي في مصفاة ميناء عبدالله وميناء الأحمدي والأعمال جارية على قدم وساق في مصفاة الزور والتي نأمل الانتهاء منها في نهاية 2019".
وأفاد بأن مشاريع شركة نفط الكويت تتنوع ما بين حفر آبار ومراكز تجميع بالإضافة إلى مراكز الإنتاج المبكر للنفط والغاز.
وعن اتفاق خفض الإنتاج بين منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) ودول من خارجها أعرب المرزوق عن سعادته بنسب الالتزام الكبيرة المتحققة منذ بداية خفض الإنتاج في يناير إلى نهاية سبتمبر الماضي "ونأمل أن تستمر الدول المعنية في هذا النهج لنهاية التمديد الحالي أي إلى 31 مارس المقبل".
وأضاف "سندرس في شهر نوفمبر المقبل الأرقام التي نتجت في الأشهر الأربعة الأولى من التمديد وبناء عليها سنقيم الوضع ونخرج بتوصيات للمؤتمر الوزاري الذي سيعقد في شهر نوفمبر المقبل بخصوص أي تمديد محتمل مستقبلا".
يذكر أن مؤتمر الكويت الثالث للنفط والغاز 2017 الذي تنظمه جمعية مهندسي البترول برعاية سمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء انطلق أمس الأحد ويناقش على مدى ثلاثة أيام موضوعات عدة مثل التنويع على امتداد سلسلة نشاط صناعة النفط والغاز والابتكار والتحديات.

- **الحزيرة – الثلاثاء 17.10.2017**
  - "غازبروم-نفط" تتذمر من اتفاق خفض الإنتاج العالمي

التفاصيل:

"غازبروم-نفط" تتذمر من اتفاق خفض الإنتاج العالمي
"غازبروم-نفط" تعتزم زيادة حضورها في منطقة الشرق الأوسط
أعلن فاديم ياكوفليف نائب المدير التنفيذي لشركة الطاقة الروسية "غازبروم-نفط" أن الشركة مستاءة من اتفاق خفض إنتاج الخام العالمي، لأنه أجبرها على كبح خططها الطموحة لزيادة الإنتاج.
وقال ياكوفليف إن الشركة -وهي أسرع منتج نفط روسي نموا من حيث الإنتاج- تعتبر أن الاتفاق قصير الأمد.
وأضاف أن عمليات "غازبروم-نفط" في الشرق الأوسط "ذات أهمية إستراتيجية"، وأنها تعتزم زيادة حضورها هناك.
في الأثناء، قال وزير النفط الكويتي عصام المرزوق إن سوق النفط يتجه في المسار الصحيح، وإن من المبكر جدا اتخاذ قرار بشأن أمد الاتفاق الذي تقوده منظمة البلدان المصدرة للنفط) أوبك (لخفض الإنتاج.
وأضاف "شهدنا انخفاضا في فائض المخزونات ولمسنا تحسن الأسعار، واعتقد أن الجميع ينبغي أن يسعدوا بهذه النتيجة... أرى أن علينا التركيز على الالتزام بدلا من تمديد الاتفاق."
وقفزت أسعار النفط في التعاملات المبكرة اليوم، حيث ارتفع خام القياس العالمي مزيج برنت 1.1% عند 57.82 دولارا للبرميل، بينما سجل خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 51.89 دولارا للبرميل مرتفعا 0.9%، وسط مخاوف من احتمال فرض عقوبات أميركية جديدة على إيران.
وكانت منظمة أوبك ومنتجون كبار آخرون من بينهم روسيا، قد اتفقوا على تقليص إنتاجهم حوالي 1.8 مليون برميل يوميا حتى نهاية مارس/آذار 2018.
وثمة إشارات متباينة بخصوص إمكانية تمديد الاتفاق الذي أشار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى إمكانية تمديده لنهاية السنة المقبلة.

- **صحيفة الاقتصادية – الثلاثاء 17.10.2017**
  - النفط يتمسك بمكاسبه مع ارتفاع المخاطر بسبب العراق والتوتر الأمريكي الإيراني
  - مشترو النفط في آسيا يتجهون لأمريكا بحثا عن إمدادات رخيصة
  - الجزائر تتوقع تعديل قانون الطاقة بنهاية 2018

التفاصيل:

النفط يتمسك بمكاسبه مع ارتفاع المخاطر بسبب العراق والتوتر الأمريكي الإيراني

تماسكت أسعار النفط اليوم الثلاثاء لتحتفظ بمكاسب حققتها في الوقت الذي يهدد فيه الصراع بين القوات العراقية والكردية الإمدادات من شمال العراق في حين يتزايد التوتر السياسي بين الولايات المتحدة وإيران.

وبعد تداول النفط في نطاق محدود نسبيا لعدة أشهر دعمت خلالها تخفيضات في الإنتاج تقودها منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) أسعار الخام في حين كبح زيادة الإنتاج الأمريكي الأسواق، تحركت الأسعار مرتفعة بشكل كبير هذا الشهر.

وبحلول الساعة 0730 بتوقيت جرينتش صعد خام القياس العالمي مزيج برنت خمسة سنتات إلى 57.87 دولار للبرميل مرتفعا بواقع الثلث تقريبا عن مستوياته في منتصف العام. ولم يسجل خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي تغيرا يذكر ليستقر عند 51.78 دولار للبرميل.

وسيطرت القوات العراقية على مدينة كركوك النفطية التي كانت خاضعة لسيطرة الأكراد أمس الاثنين في رد فعل على استفتاء صوت فيه الأكراد على الانفصال. وذكر تقارير غير مؤكدة أن القوات الكردية أوقفت إنتاج نحو 350 ألف برميل يوميا من النفط من حقول رئيسية.

ويتزايد التوتر بين الولايات المتحدة وإيران مما يرفع علاوة المخاطر العالمية للنفط.

مشترو النفط في آسيا يتجهون لأمريكا بحثا عن إمدادات رخيصة

تتجه آسيا صوب تعزيز واردات النفط الخام من الولايات المتحدة في أواخر العام الجاري، وأوائل العام المقبل، مع بحث المشترين عن إمدادات رخيصة بعد أن أضرت الأعاصير بالطلب الأمريكي على الخام في الوقت الذي يرتفع فيه إنتاج البلاد.

ومن المقرر أن تصل نحو 11 ناقلة، محملة جزئيا أو بالكامل بالخام الأمريكي، إلى آسيا في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، وهناك 12 أخرى ستقوم بتحميل النفط من الولايات المتحدة في تشرين الأول (أكتوبر) الجاري، ونوفمبر قبل أن تبحر إلى آسيا وفقا لمصادر ملاحية وبيانات من تومسون رويترز أيكون.

ويبلغ خصم خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي أكبر مستوى في سنوات مقابل خام برنت في ظل تقلص الشهية المحلية في الوقت الذي مازالت المصافي الأمريكية تتحرك فيه صوب العودة إلى الإنتاج في أعقاب أعاصير مثل هارفي.

وقال تاجر صيني اشترى أربعة ملايين طن من الخام الأمريكي المتوسط عالي الكبريت وطلب عدم نشر اسمه لأنه غير مخول بالحديث إلى وسائل الإعلام "بين نوفمبر وكانون الثاني (يناير)، هناك أحجام كبيرة جدا من الخام الأمريكي تتجه إلى آسيا."

ودفع الفارق السعري بين الخامين صادرات النفط الأمريكي إلى مستوى قياسي عند 1.98 مليون برميل يوميا في أواخر أيلول (سبتمبر) الماضي، بحسب إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

وقال ماركو دوناند الرئيس التنفيذي لشركة ميركيوريا للتجارة الأسبوع الماضي إن الصادرات في الأسبوعين إلى الثلاثة أسابيع المقبلة قد تبلغ 2.2 مليون برميل يوميا.

وقاد تتطلع بعض الحكومات الآسيوية إلى تنويع مصادر إمداداتها وتقليص الفائض التجاري مع أكبر اقتصاد في العالم هذا المسعى أيضا. وانضمت الهند إلى الصين واليابان وكوريا الجنوبية حين استوردت أول شحنة من الخام الأمريكي في تشرين الأول (أكتوبر).

ويحفز ارتفاع علاوات خامات الشرق الأوسط أيضا الإقبال الآسيوي على الإمدادات الأمريكية.

وقال التاجر الصيني "يمكن أن تحل الخامات الأمريكية المتوسطة عالية الكبريت محل معظم خامات الشرق الأوسط وقد تحل الدرجات الخفيفة منخفضة الكبريت من الخام محل بعض الخامات الإفريقية."

وتشمل الناقلات التي من المنتظر أن تصل إلى آسيا في نوفمبر ثماني ناقلات عملاقة قادرة على حمل مليوني برميل من النفط لكل ناقلة وثلاثا يمكنها تحميل نصف تلك الكمية بحسب بيانات أيكون.

وتظل الصين أكبر مشتر بأربع ناقلات، ثم ثلاث ناقلات تتجه إلى كوريا الجنوبية وناقلتين إلى الهند. وتظهر البيانات أن

الناقلتين المتبقيتين قد تتجهان إلى سنغافورة.
وقال مصدر مطلع إن يونيبك، ذراع التجارة التابعة لسينوبك أكبر شركة لتكرير النفط في آسيا، تهيمن على حركة التجارة بواردات من المنتظر أن تبلغ 5.7 مليون طن في 2017 ارتفاعا من 3.6 مليون طن في الأشهر الثمانية الأولى من العام.
وذكر المصدر أن الشركة اشترت نحو ثمانية ملايين برميل من الخام الأمريكي في المتوسط شهريا. ولم يتسن لـ"رويترز"، حتى الآن الحصول على تعليق من الشركة.
وتظهر البيانات أن 12 ناقلة أخرى جرى تأجيرها بشكل مبدئي لتحميل النفط الأمريكي في تشرين الأول (أكتوبر) تشرين الثاني (نوفمبر).
وأجر مشترون من كوريا الجنوبية أربع ناقلات عملاقة من بين تلك الناقلات لتحميل نفط مكسيكي وأمريكي .
واشترت شركة إس.كيه إنرجي أكبر شركة لتكرير النفط في كوريا الجنوبية 6.5 مليون برميل من الخام الأمريكي من المقرر تسليمها في الفترة بين نوفمبر ويناير المقبلين.
واشترى عدد من شركات التكرير الهندية أيضا أولى شحناتهم من الخام الأمريكي للتسليم في الربع الأخير من العام بما في ذلك مؤسسة النفط الهندية وهي أكبر شركة لتكرير النفط في البلاد.
واستأجرت جيه.اكس.تي.جي وهي أكبر شركة تكرير في اليابان بشكل مبدئي ناقلة عملاقة لتحميل النفط في المكسيك والولايات المتحدة في نوفمبر.

الجزائر تتوقع تعديل قانون الطاقة بنهاية 2018
قالت السلطات الجزائرية الاثنين إن الجزائر تهدف إلى تعديل قانون الطاقة خلال 2018 في إطار خطط لتحسين شروط العقود من أجل جذب استثمارات أجنبية تحتاجها وهو أول موعد يُعلن عنه لمثل تلك الخطوة المنتظرة بشدة.
تعتمد الجزائر، وهي عضو في أوبك ومصدر للغاز، اعتمادا كثيفا على إيرادات الطاقة لموازنة مالية الدولة التي تضررت بشدة جراء انخفاض أسعار النفط العالمية وركود الإنتاج المحلي من النفط والغاز.
وأبلغ وزير الطاقة مصطفى قيطوني الصحفيين "العمل بدأ. المسودة الأولى ستكون جاهزة بحلول مايو أو يونيو مشيرا إلى خطط الحكومة لتعديل القانون.
وأضاف قائلا "نحتاج إلى وقت لإعداد قانون جيد. هذا القانون سيأتي في الوقت المناسب."
كان قيطوني يتحدث على هامش مؤتمر نظمته الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات المسؤولة عن إطلاق جولات العطاءات وإبرام العقود مع الشركات الأجنبية.
وقال أرزقي حسيني مدير الوكالة عندما سئل إن كانت التعديلات ستتم بنهاية العام القادم "نأمل ذلك."
كانت شركات الطاقة الأجنبية أحجمت عن المشاركة في السنوات الأخيرة بسبب ما تقول إنها عقبات بيروقراطية وشروط صعبة في العقود.
ولم تمنح الجزائر سوى أربع امتيازات من 31 رقعة لحقول النفط والغاز عرضتها على اتحادات لشركات أجنبية في 2014.
وفي 2011 لم تتلق سوى عرضين لحقلي نفط من أصل عشرة.
وقال قيطوني إن الحكومة بدأت مشاورات مع الشركاء الأجانب في محاولة لتحسين مناخ الاستثمار وإزالة العوائق أمام الاستثمار.
وأضاف قائلا "نريد تقوية العلاقات مع شركائنا. من الضروري إبداء المرونة".
لم يذكر الوزير تفاصيل عن التعديلات المزمعة لكنه قال إن القانون سيوفر مزايا ضريبية ويقلص الإجراءات الإدارية.
وقال "نحن عازمون على محاربة البيروقراطية."
يتزامن الاستعداد للتعديلات مع خطط حكومية لتطوير مصادر الطاقة غير التقليدية مثل الغاز الصخري لتعزيز الإنتاج ومواكبة تنامي الاستهلاك المحلي الذي ينال من حجم الصادرات.
وقال قيطوني "نحتاج على الأقل من خمس إلى عشر سنوات لتسليط الضوء على الغاز الصخري."
تفتقر الجزائر إلى الخبرة في تطوير الغاز الصخري وتبحث عن شركاء أجانب لهم باع في هذا المجال .

- **CNN Arabic – الثلاثاء 17.10.2017**
  - هذه أهمية كركوك النفطية بالنسبة للعراق

التفاصيل:

هذه أهمية كركوك النفطية بالنسبة للعراق
دبي، الإمارات العربية المتحدة (CNN) — تعتبر كركوك من بين أهم المدن العراقية فيما يتعلق بالإنتاج النفطي حيث تنتج الحقول الواقعة ضمن حدود المدينة ما عدده 555 ألف برميل نفط يوميا، وفقا للأرقام الصادرة عن معهد الطاقة العراقي.
شاهد.. البيشمرغة ترسل تعزيزات إلى كركوك رداً على تهديد القوات العراقية 0:35
أما إقليم كردستان فيساهم بـ790 ألف برميل نفط يوميا وفقا للمعهد، أي أن ضم إقليم كردستان لمدينة كركوك سيرفع الناتج النفطي اليومي للإقليم إلى 1.345 مليون برميل يوميا، ما يعني نحو ربع الإنتاج اليومي للعراق البالغ 4.400 مليون برميل يوميا.
ويذكر أن القوات الكردية دخلت في العام 2014 إلى كركوك بهدف حماية المدينة القريبة من مناطق إقليم كردستان، وذلك خلال اجتياح تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أو ما يُعرف بـ"داعش،" لشمال العراقي خلال العام ذاته.

- **BBC Arabic – الثلاثاء 17.10.2017**
  - التوتر في العراق يرفع أسعار النفط

التفاصيل:

التوتر في العراق يرفع أسعار النفط
أدى القلق بشأن إمدادات النفط من العراق إلى ارتفاع اسعار النفط الخام، مع استمرار تحركات الحكومة العراقية ضد القوات الكردية.
وارتفع سعر خام برنت بنسبة 1.6 في المئة ليصل إلى 58.12 دولار للبرميل، في حين ارتفع خام غرب تكساس الوسيط بنسبة 1.4 في المئة ليصل إلى 52.16 دولار.
ويعد العراق ثاني أكبر منتج للنفط في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك).
ويقول مسؤولون عراقيون إنهم سيطروا على منشآت نفطية بالقرب من مدينة كركوك المتنازع عليها، لكن مسؤولين أكراد ينفون ذلك.
وقالت وزارة النفط العراقية إن إنتاج النفط والغاز الطبيعي في المنطقة ما زال طبيعيا، مشيرة إلى وجود "اتفاق مع بعض القادة الأكراد على أن تبقى منشآت النفط والغاز خارج النزاع."
وبدأت العملية العسكرية يوم الأحد وسط توترات متزايدة بعد أن صوت السكان الذين يعيشون في مناطق تحت السيطرة الكردية، بأغلبية ساحقة، من أجل الاستقلال في استفتاء الشهر الماضي.
وكان هناك تباين في آراء المحللين، لكن نيل ويلسون، من مؤسسة "إيتكس كابيتال"، قال إن أسعار خام برنت قد لا تتجاوز 60 دولارا للبرميل، لأن الاشتباكات "من غير المرجح أن تثير اضطرابات واسعة في الإمدادات من الشرق الأوسط."
كما ساعدت المخاوف بشأن العقوبات الأمريكية المحتملة ضد إيران على رفع أسعار النفط، بعد أن صرحالرئيس الأمريكي دونالد ترامب يوم الجمعة بأنه لا يصدق أن إيران تلتزم بالاتفاق النووي الذي جرى الاتفاق عليه تحت إدارة أوباما عام 2015.
وبموجب القانون الأميركي، يتبقى أمام الكونغرس 60 يوما من الآن لكي يقرر ما إذا كان يجب فرض عقوبات جديدة على طهران.
وكان الإنتاج العالمي من النفط قد انخفض بنحو مليون برميل يوميا خلال العقوبات السابقة ضد إيران، وفقا لوكالة رويترز للأنباء.
ومع ذلك، فإن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة من بين الدول الموقعة على الاتفاق التي تعبر عن اعتراضها على ذلك الاتفاق، ما دفع بعض المحللين إلى التنبؤ بأن أي عقوبات مستقبلية سيكون لها تأثير محدود نسبيا على أسعار النفط.

- **L'Orient Le Jour – Mardi 17.10.2017**
  - Le déficit et Saudi Aramco poussent l'Arabie saoudite à réduire sa production

Details:

Le déficit et Saudi Aramco poussent l'Arabie saoudite à réduire sa production

Première économie du monde arabe, l'Arabie saoudite subit une pression budgétaire depuis l'effondrement du marché pétrolier.

Confrontée à des difficultés économiques en raison de la baisse des cours du brut, l'Arabie saoudite se prépare à de nouvelles réductions de sa production avant la vente des parts du géant pétrolier Aramco, selon des analystes. Ces réductions visent à rééquilibrer le marché après la perte de centaines de milliards de dollars de revenus par ce poids lourd de l'OPEP, qui affiche d'énormes déficits budgétaires depuis l'effondrement des cours du pétrole en 2014.
L'un des facteurs qui influencent la nouvelle politique du royaume saoudien, premier exportateur mondial de brut, est la vente prévue de 5 % des parts d'Aramco via une introduction en Bourse en 2018. « La politique saoudienne est directement liée à la privatisation partielle envisagée pour Aramco », explique à l'AFP Kamel al-Harami, un analyste koweïtien. Cette introduction, présentée comme la plus importante de l'histoire, fait partie d'un vaste programme de réformes visant à réduire la dépendance du royaume à l'égard du pétrole. Aramco, la plus grosse compagnie du monde, est évaluée entre 1 000 et 2 000 milliards de dollars, et la vente pourrait générer jusqu'à 100 milliards de dollars. Riyad a démenti ce week-end des informations de la presse anglo-saxonne sur un possible report de l'introduction en Bourse et affirme qu'il reste programmé pour 2018.
La Chine a, de son côté, a proposé d'acquérir directement 5 % du capital de Saudi Aramco, selon des sources citées par Reuters, ce qui laisserait à l'Arabie saoudite la possibilité d'étudier diverses options pour son projet d'introduction en Bourse. Les compagnies nationales chinoises PetroChina et Sinopec ont écrit à Saudi Aramco ces dernières semaines pour manifester leur intérêt pour une transaction directe.
« Morte et enterrée »
La semaine dernière, l'Arabie saoudite a annoncé qu'elle réduirait sa production de 560 000 barils par jour à partir de novembre, la plus forte baisse depuis l'accord historique entre pays membres et non membres de l'OPEP, pour réduire la production de 1,8 million de barils par jour. L'accord, conclu en novembre 2016, est intervenu deux ans après que l'Arabie a défendu sa stratégie initiale de conserver ses parts de marché coûte que coûte. « Sans cette réduction, les prix auraient pu être aujourd'hui inférieurs à 30 dollars par baril », a affirmé Ibrahim Muhanna, conseiller de l'ex-ministre saoudien du Pétrole Ali al-Noaïmi.
L'Arabie saoudite, membre du G20, est la première économie du monde arabe. Elle est soumise à une pression budgétaire extrême depuis l'effondrement du marché pétrolier, avec des déficits de 200 milliards de dollars ces trois dernières années, des prélèvements de 245 milliards de dollars dans ses réserves et un recours à des emprunts internationaux. Les prix du pétrole, et par ricochet les revenus, ont augmenté après l'accord OPEP et non-OPEP qui a duré six mois et a été prolongé de neuf mois jusqu'en mars. L'Arabie et ses partenaires espèrent le prolonger encore et

sont prêts à des réductions encore plus importantes, oubliant la politique de défense des parts de marché.
« Cette politique est morte et enterrée », souligne M. Harami, qui ajoute : « Nous assistons aujourd'hui à une nouvelle ère basée sur une nouvelle relation entre l'OPEP et les non-membres de l'OPEP articulée autour d'une entente saoudo-russe. »

- **دار الخليج الاقتصادى – الثلاثاء 17.10.2017**
  - الغاز المسال يمثل 40% من تجارة الغاز 2040
  - «برنت» يستأنف موجة الصعود ويلامس 58 دولاراً للبرميل - النفط يقفز وسط توقعات فرض عقوبات على إيران والصراع في العراق

التفاصيل:

الغاز المسال يمثل 40% من تجارة الغاز 2040
قال الأمين العام لمنتدى الدول المصدرة للغاز، سيد محمد حسين عادلي، إن الغاز الطبيعي المسال سيمثل نحو 40 % من تجارة الغاز العالمية بحلول 2040 مقارنة مع 31 % حالياً.
وذكر عادلي أمام مؤتمر للغاز الطبيعي المسال في بودابست، أنه رغم زيادة حصة الغاز المسال ستستمر تنافسية الغاز الأرخص المنقول عبر خطوط أنابيب.
وأضاف أن حصة الولايات المتحدة من تجارة الغاز الطبيعي المسال ستكون حوالي 5% من السوق في 2040 ارتفاعاً من نحو 2% حالياً، إلا أن منطقة الشرق الأوسط ستظل مهيمنة.

«برنت» يستأنف موجة الصعود ويلامس 58 دولاراً للبرميل ـ النفط يقفز وسط توقعات فرض عقوبات على إيران والصراع في العراق
ألقت التوترات الجيوسياسية في المنطقة بظلالها على أسعار النفط أمس، حيث قفزت الأسعار متجاوزة 1% على وقع توقعات فرض عقوبات جديدة من قبل الإدارة الأمريكية على إيران، والمواجهات العسكرية بين الحكومة المركزية في بغداد وحكومة إقليم كردستان في كركوك.
ارتفع خام برنت 77 سنتاً بواقع 1.33 % إلى 57.94 دولار للبرميل، كما ارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 66 سنتا بواقع 1.28 % إلى 52.11 دولار للبرميل.
وكان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب رفض التصديق على أن طهران ملتزمة بالاتفاق النووي رغم شهادة مفتشين دوليين بذلك، كما توجد مخاوف بشأن استقرار العراق ثاني أكبر منتج للنفط في أوبك بعد السعودية. حيث ذكر بيان عسكري عراقي أن القوات العراقية انتزعت السيطرة على عدد من المواقع جنوبي كركوك من أيدي القوات الكردية، بما في ذلك «منشأة غاز الشمال، ومصفى بجانب منشأة الغاز» وكذلك على الحي الصناعي جنوبي المدينة.
ولقيت أسعار الخام الأمريكي دعماً في خفض الشركات عدد الحفارات التي تبحثت عن إنتاج جديد، بعد أن قالت شركة بيكر هيوز لخدمات الطاقة الجمعة إن شركات الحفر خفضت عدد منصات الحفر بواقع خمس في الأسبوع المنتهي في 13 أكتوبر/ تشرين الأول ليصل العدد الإجمالي إلى 743 حفاراً وهو الأقل منذ أوائل يونيو/حزيران.
في السياق نفسه، قال وزير النفط الكويتي عصام المرزوق، في تصريحات للصحفيين على هامش افتتاح مؤتمر الكويت للنفط والغاز، إن سوق النفط تتجه في المسار الصحيح، وإنه من المبكر جداً اتخاذ قرار بشأن مد الاتفاق الذي تقوده منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) لخفض الإنتاج.

وأكد المرزوق: «الحديث عن هذا القرار سابق لأوانه، ينبغي أن نتخذ مثل هذا القرار قبل نوفمبر لا نزال على المسار الصحيح.«
وأضاف «شهدنا انخفاضاً في فائض المخزونات ولمسنا تحسن الأسعار وأعتقد أن الجميع ينبغي أن يسعدوا بهذه النتيجة، أرى أن علينا التركيز على الالتزام بدلاً من تمديد الاتفاق.«
وتجتمع أوبك في فيينا يوم 30 نوفمبر/ تشرين الثاني لاتخاذ قرار بشأن سياسة الإنتاج.
وتوقع وزير النفط الكويتي أن تستعيد أسواق النفط العالمية توازنها في سنة 2018 معتبراً أن توقيت استعادة التوازن سواء في بداية العام المقبل أم نهايته سيعتمد على التزام الدول الموقعة على اتفاق خفض الإنتاج.
وتابع المرزوق «إلى الآن فإن التخفيض الحالي يؤتي المطلوب منه ونحن في طريقنا لاستعادة التوازن في الأسواق والمتوقع إن شاء الله يكون في 2018.«
وتساءل هل سيتم ذلك في بداية العام المقبل أم نهايته وقال «هذا سيعتمد على التزام الدول التي لم تلتزم إلى الآن.. سوف نركز على التزام الدول جميعاً بالنسب المقررة لها وبالتالي نستعيد التوازن في أقرب وقت إن شاء الله.«
وأكد المرزوق أن التزام الدول بخفض الإنتاج كان بنسبة 116% في نهاية سبتمبر مشيراً إلى أن بعض الدول التزمت بحصص أكبر من المقرر لها بينما لم تلتزم دول أخرى بما هو مطلوب منها وفقاً للاتفاق.
وحول تأثر السوق بتطورات الملف النووي الإيراني أوضح المرزوق أنه لا توجد مؤشرات على تأثر السوق النفطية أو إنتاج النفط عالمياً بالقرارات التي اتخذها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ضد إيران.
وتابع «ليس هناك شك في أن أي قرارات تمس أي من الدول النفطية سوف يكون لها تأثير في السوق النفطية، لكن إلى الآن ليس هناك أي مؤشرات على (تأثر إنتاج البترول) سواء بالإجراءات ضد إيران أو كردستان العراق.«